

ملوك بينهما علي قدر راس مالهما قال واما شركة
السائر ههنا عطف علي قوله في اول الكتاب الشركة
فانما شركة المفاوضة والعمان ما حوذة من عمارة
وهي التي به لانه سمي عرصة في هذا القدر لا علي اليوم
علي الوكالة والكفالة وقيل انه ما حوذة من
تيسر ان الغرض لان الفارس يمسك الفئدة
ياجدي بيده ويتصرف بالادخري فكذا كذا
الشريك ههنا شارك في بعض ماله وانفرد بالباقي
وكلامه ظاهر وقول ههنا كما بينا اشار
الي قوله من قبل بشرطه ان يكون التصرف المقود
عليه عقد الشركة قايلا للوكالة ليكون ما
ما يستفاد بالتصرف مشترك بينهما فيتحقق حكمه
المطلوب منه ويصح ان يتساويا في المالك تتفاضلا
في الزبح وجملة القول في ذلك انهما ان شرط
العمل عليهما وشرط التفاوت في الزبح مع التساوي
في راس المال جاز عند علمائنا التكاليف ويكون
الزبح بينهما علي ما شرطوا وان عمل احدهما دون الآخر
واما اذا شرط العمل علي احدهما فان شرط الزبح بينهما
علي قدر راس مالهما جاز ويكون مال الذي لا
لاعمل عليه فصاحبة بضاعة عند العامل له ربحه
وعليه وخصه وان شرط الزبح للدافع اكثر من
راس مال لا يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل
بضاعة لكل واحد منهما ربح ماله والوصية بينهما
علي قدر راس مالهما ايد او قول ههنا وهو قول
رذرف

زفر والساضي واضح وقول ههنا ولنا قول
صلى الله عليه وسلم الزبح علي ما شرط السائر ان
والوصية علي قدر المال واهما بما في كنههما
عن علي بن ابي طالب قوله ههنا من غير
يمضي بين التفاضل والتساوي وقول ههنا
كما في المضاربة اعترف عليه بانه اذا الحقته هذا
العقد بالمضاربة صار ربح التصديركا بغير العمل في
مالك ووجه ذلك واعمل في مالي ووجه بساوي
المضاربة اذا شرط عمل ربح المال في ما يظن
المعقد وقد حوز ربح هذه الشركة وان شرط عمل
واجب بانه ليس هذا العقد مضاربة
من كل وجه علي ما سذكره انه يشبهه من
وجه وما اشبهه الشئ من وجه لا يلزم ان
ياخذ حكمه من كل وجه وقول ههنا
وبخلاف الشرط جميع الزبح حوابة عما يقال اذ
شرط جميع الزبح لاحدهما لا يجوز فكذا اذا شرط الفعل
والجميع العدل بالزبح عن التقييد علي قدر المال
ووجه الحوابة ان شرط جميع الزبح يخرج
العقد من المضاربة والمضاربة التي فرضها
بضاعة لانه ان شرط الجميع للمامل ما ربحه فان
شرط لرب المال صار بضاعة وهذا العقد
لا يجوز ان يخرج عنها لانه يشبه المضاربة
من حيث انه يملك مال الشريك ويضمه الشركة
اي شركة المفاوضة اسما وعملا فانها بعملا
تبعاً فعملها يشبه المضاربة وقلنا يصح اشتراط